مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

إجتماع لجنة تسيير المبادرة على المستوى الوزاري

كلمة معالي الوزير الدكتور أحمد درويش
وزير الدولة للتنمية الادارية في جمهورية مصر العربية

19 – 20 آيار/مايو 2006

شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

جمهورية مصر العربية
وزير الدولة للتنمية الإدارية

الاجتماع الوزارى الثانى
مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية
شرم الشيخ 19-20 مايو 2006

السادة الوزراء
السادة السفراء
السادة ممثلي منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السادة رؤساء ومديري صناديق التمويل العربية
السادة ممثلي المنظمات الدولية
السيدات والسادة الحضور

...

السلام عليكم،،،

هذا لقاء طيب كريم، نسعد به فى جمهورية مصر العربية بمدينة شرم الشيخ ... مدينة السلام ورمز تضامن الشعب المصرى

إذا كنا ننشد حياة أفضل فان الطريق إلى ذلك هو المزيد من الاستثمار لتحقيق معدل نمو أعلى بما يرفع الناتج القومى الاجمالى فيوفر دخل أكبر للأفراد وفرص عمل أكثر للشباب.
فى عالم انفتح وأصبح شعاره البحث عن البيئة المناسبة أيا كان موقعها الجغرافى فأننا فى سعينا لزيادة الاستثمار (الداخلى أو الخارجى) إنما نتنافس مع سائر دول العالم.

إن التنافسية العالمية الآن تقاس بمؤشر الحوكمة الجيدة (أو الإدارة الرشيدة)

يسعد جمهورية مصر العربية استضافة انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني حول "مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية"، والتي تأتي تتويجا للجهود التي بذلتها الدول العربية الأعضاء في المبادرة وبالشراكة مع راعيي المبادرة، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ترجمة المبادرة إلى واقع ملموس.

إن التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة يؤكد على اجتيازها لمرحلة النمو إلى النضوج وامتلاكها لموارد ثقافية واجتماعية واقتصادية للتطوير والتحديث في شتى المجالات. فالمجتمعات العربية قادرة على الإسهام بأفكار وسياسات تساعد على تنظيم أمورها الداخلية، مع سعيها للانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها وفقا لأولويات واحتياجات المنطقة.

إن " مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية" نبعت من الاحتكاك المثمر بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن خبرات الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإدارة الرشيدة، والتعرف على أفضل الممارسات في هذا المجال، فضلا عن عرض خبرات الدول العربية في هذا الشأن.
كما تأتي هذه المبادرة كجهد تكميلي للعديد من المبادرات التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة بهدف الإصلاح والتطوير في كافة المجالات.

وإذ نؤكد أن هذا الاجتماع ليس اجتماعا بروتوكوليا أو ننشد به مخاطبة الصحافة والإعلام وإنما اجتماعا تنفيذيا للخروج بتوصيات محددة وخطة عمل للمرحلة القادمة لذا فأننى سأوجز بعض النقاط الهامة الأساسية.

إن مشاركة المعنيين بالمبادرة في هذا الاجتماع لا يأتي فقط بهدف التعرف على الخطط التنفيذية المقدمة من الدول العربية في المحاور الستة للمبادرة، وإنما يأتي بصفة رئيسية من أجل تقويم المبادرة منذ إعلانها عام 2005، والوقوف على الفرص التي تقدمها لدول المنطقة وعلى التحديات التي تعترض تنفيذها.
ومصر وإن كانت أحد المنسقين الإقليميين لمحاور تلك المبادرة، وهو المحور المتعلق بإدارة الأموال العامة، فإنها بدأت منذ ما يقرب من عقدين برنامجا إصلاحيا طموحا يضع قضية الوفاء بمطالب واحتياجات المواطن في مركز اهتمامه وعمله.

وإننا إذ نقدر جهود الدول العربية الشقيقة التي قامت بالتنسيق الإقليمي للمحاور الستة، وهي المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية ، الجمهورية اللبنانية، المملكة المغربية، إمارة دبي و جمهورية مصر العربية، فإننا نعرب عن تقديرنا وشكرنا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الأعضاء فيها ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما تفضلوا بتقديمه من مساعدات فنية على مدار العام والنصف عام السابقين اللذين شهدا انعقاد الاجتماع الوزاري الأول في مدريد عام 2005 و 12 اجتماع إقليمي تشاورى/تنسيقى حول المحاور الستة بمعدل اجتماعين في كل دولة من الدول التي تنسق للمحاور، بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات التي عقدت في بعض دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي لمناقشة موضوعات بذاتها.

وإدراكا منا لأهمية ما جاءت من أجله المبادرة، ولأهمية تحديث وتطوير الجهاز الإداري في الدول العربية وفق معايير وقواعد للارتقاء بمفهوم الخدمة وبمقدمها، وبما يخدم خطط وبرامج الإصلاح التي تنفذها الدول العربية في إطار من النزاهة والشفافية والمحاسبة، فإننا نسعى لان تثمر هذه المبادرة عن مكاسب مشتركة لجميع الأطراف المندرجة في إطارها، وهو الأمر الذي يتطلب من كل الأطراف المعنية توافر الرؤى الواضحة والأهداف الواقعية القابلة للتحقيق والبرامج الزمنية مع تحديد واضح للأدوار.

وفى هذا الشأن فإن جمهورية مصر العربية تؤكد على إحدى ايجابيات المبادرة وأنها عربية فى المقام الأول كما أريد لها أن تكون وأن كافة المجهودات وخطط الدول إنما هى بيد أبنائها.

إلا أننا ومن أجل فاعلية أكبر للدور الذى يمكن أن تلعبه المبادرة للإسراع بخطط التنمية بدفعة أقوى نتطلع في هذا الشأن إلى أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي دورا أكبر في مجالات رفع القدرات البشرية وتمكين العاملين في الأجهزة الحكومية في الدول العربية من المهارات الفنية اللازمة لتنفيذ ومتابعة الخطط المقدمة وحل المشكلات التي تعترض تطبيقها. وهو الأمر الذي يقتضي إعادة النظر فى النقاط الخمس الآتية:

1. إيجاد نقاط اتصال واضحة بين الدول العربية المعنية بالمبادرة وكل من منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. توضيح المكاسب التي يمكن أن تتحقق لدول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من هذه المبادرة بما يحفز شراكة فعالة حيث لا يمكن أن يستقيم الأمر بفوز طرف واحد.
3. إيجاد توافق بين كافة الأطراف حول أولويات الخطط التي سيتم تنفيذها في إطار المبادرة.
4. تحديد أدق لأدوار الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار المبادرة.

5. إعادة النظر فى آليات التمويل اللازم لتنفيذ تلك الخطط وعلى سبيل المثال إعطاء صك الجودة أو قبول التمويل للمشروعات التى يتم صياغتها من خلال المبادرة بما ييسر لجهات التمويل التعامل مع هذه المشروعات وبما يوضح دور هذه المشروعات فى الخطط القومية لهذه الدول.

إنني أؤكد في ختام هذا الاجتماع على أن رؤى التطوير والتحديث لا تقع مسئولية تنفيذها على الحكومات العربية وحدها، وإنما أيضا على شركائنا في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالنجاح في تنفيذ الخطط المقدمة لن يتحقق إلا باستثمار كل الطاقات والابتكارات ومن خلال العمل الدءوب الذي يجمع بين الرؤية والتنفيذ، والتغلب على تناقض "جميل القول وغياب الفعل المنسق له".

وختاما فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لفريق العمل المعاون من جمهورية مصر العربية ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم هذا المؤتمر، أملا أن يحقق الاجتماع أهدافه المرجوة، وأن يكون نقطة انطلاق جديدة للمبادرة...

وفقنا ...

والسلام عليكم ...